الموظف الفلسطيني يستحق الشكر والتقدير

باسم برهوم

طالما كانت هناك حملات تشويه ظالمة على الموظف الفلسطيني، وهي جزء من الحملات على السلطة الوطنية الفلسطينية، الكيان السياسي الفلسطيني المعترف به دوليا، ولا بد من التمييز هنا بين هذه الحملات وبين النقد الموضوعي لبعض سياسات التوظيف والترقيات، وربما أيضا سياسة توزيع الموظفين على المؤسسات، وهذه الأخطاء التي يجب عدم تبريرها، ولا تمريرها، وهي تحصل في كل مكان حتى في الدول القديمة والعريقة ديمقراطيا.

ويتجاهل أصحاب الحملات وليس الانتقادات، الظروف التي نشأت فيها السلطة الوطنية عام 1994، استنادا لاتفاقات أوسلو، خاصة الظروف الذاتية، حيث كان من الضروري استيعاب منتسبي الثورة والمنظمة ومؤسساتها، وكذلك الموظفون الذين كانوا ضمن "الإدارة المدنية الإسرائيلية"، والأسرى المحررون الذين حُرموا من كل فرص الحياة، والشباب والشابات الخريجون الجدد الذين يبحثون عن فرص عمل، والسوق أمامهم محصور وضيق، والوظيفة العامة تمثل ربما الفرصة الوحيدة لهم.

هذا الواقع المعقد نجم عنه جملة من الأخطاء والسلبيات، ورغم ذلك كله لا يسجل على الموظف الفلسطيني انه مرتش أو يعطل المعاملات عمدا من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وبالطبع لا يمكن التغاضي عن بعض حالات مساعدة الأصدقاء أو الأقارب أو المسؤولين في المعاملات، وهي ظاهرة سلبية، لكن مرة أخرى هذا يحصل في كل مكان.

ويسجل للموظف والمؤسسة الفلسطينية سرعة إنجاز المعاملات بالمقارنة مع جميع الدول حتى الأكثر رقيا، أغلب المعاملات تمرر بسرعة وسلاسة.

ويتجاهل المنتقدون ان الموظف الفلسطيني هو فدائي على طريقته، فهو لم يحصل على أي علاوة منذ زمن بعيد، وهو منذ ثماني سنوات يخصم من راتبه، ومنذ ثلاث سنوات يحصل على نصف راتب أو أقل أحيانا، وهو صابر قابض على الجمر، رغم ما يتحمله من مسؤوليات في العمل وخارجه، أسرته وأهله، ومدارس وجامعات أولاده وغيرها، والأهم انه غير مطمئن. قلق باستمرار على مستقبله، ومع ذلك تسير المعاملات بطريقة سلسة نسبيا، بالرغم من كل الصعوبات.. ألا يستحق هذا الموظف الشكر والتقدير.

في المجتمع الفلسطيني الكثير من الجنود المجهولين وبالتأكيد بينهم الموظف الذي يعيش حياة بائسة هذه الأيام وهو يئن ولا يصرخ .

الحديث عن الموظف يقودنا للحديث عن المتقاعدين من الموظفين، الذين توقعوا أن ينعموا بشيء من الحياة الكريمة بعد إنهائهم الخدمة، لكنهم كغيرهم

7

من عقوبات على المستوطنين إلى عقوبات على إسرائيل

د. رمزي عودة

أعلنت بريطانيا مؤخراً نيتها فرض مزيد من العقوبات على المستوطنين المتورطين في أعمال عنف ضد الفلسطينيين، في ظل تصاعد الاعتداءات على القرى والتجمعات الفلسطينية في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في نابلس وبيت لحم والخليل ورام الله.

وقد كشفت الحوادث الأخيرة في قصرة، بالقرب من نابلس، عن اعتداءات منظمة ومسلحة من قبل المستوطنين، تحت حماية جيش الاحتلال، على المدنيين الفلسطينيين؛ حيث حوصرت عائلات، ومُنعت من الحصول على الغذاء أو العلاج، كما تم اقتحام منازل وسرقة مواشٍ. وتكررت هذه الأفعال في أبو نجيم في بيت لحم، وقرًى وبلدات المغير وأبو فلاح وسنجل وترمسعيا وبرقا في رام الله.

واللافت للنظر أن تصاعد هذه الأعمال أمام أعين الكاميرات دفع السفير الأميركي لدى إسرائيل، مايك هاكابي، إلى وصف بعض الاعتداءات بأنها أعمال إرهابية وإجرامية، داعيا إلى وقفها ومحاسبة مرتكبيها. وتشكل هذه التصريحات موقفا لافتا من هاكابي، المعروف بمواقفه المؤيدة للاستيطان.

في الواقع، وليس فرض العقوبات على المستوطنين أمراً جديداً؛ فقد سبقت بريطانيا دول غربية عدة، مثل فرنسا وأستراليا وإسبانيا، وكذلك الولايات المتحدة الأميركية خلال إدارة بايدن، في فرض عقوبات على مستوطنين متورطين في أعمال عنف ارهابية ضد الفلسطينيين.

ولكن التطور اللافت في الموقف البريطاني يتمثل في أن العقوبات لم تعد تقتصر على أفراد، وإنما امتدت إلى كيانات ومنظمات وشبكات مرتبطة بتمويل الارهاب الاستيطاني وتمكينه وتنفيذه. وهذا يمثل تطوراً مهماً في بعض المواقف الغربية؛ لأنه ينقل المسؤولية، ولو بصورة جزئية، من ملاحقة منفذي الاعتداءات إلى استهداف بعض الجهات التي توفر التمويل والتنظيم والدعم لهذه الأعمال.

ففي يونيو/حزيران 2026، أعلنت الحكومة البريطانية فرض عقوبات على ستة كيانات وشخص واحد، في إطار إجراءات تستهدف الشبكات المرتبطة بعنف المستوطنين. كما أعلنت توجيهات للشركات البريطانية تحذرها من القيام بأنشطة اقتصادية ومالية في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة المحتلة. ومع ذلك، فإن هذا التطور، رغم أهميته، لا يزال محدوداً ما دام لا يمتد إلى الجهات الحكومية الإسرائيلية التي توفر الحماية والدعم السياسي والأمني لمشروع الاستيطان.

في هذا الإطار، يمكن القول إن العقوبات، وبرغم أهميتها، لم تكن كافية لوقف هجمات المستوطنين. ووفقاً لبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وثقت الأمم المتحدة أكثر من 1,770

7

سلسلة تاريخ عصر الزيتون: الخارطة الزيتونية لعام 1943 والريادة الهندسية لـ"معصرة فياض الخضر" (الحلقة 4)

فياض فياض

شهد القرن العشرون تحولات ميكانيكية وتكنولوجية متسارعة أعادت رسم معالم قطاع الزيتون في فلسطين التاريخية. ولتتبع هذا التاريخ بدقة، يجب تقسيم هذه الطفرة إلى فترتين حاسمتين: الفترة الأولى وتبدأ من مطلع القرن العشرين وحتى عام 1948، وتشهد انتشار المعاصر الميكانيكية والحديدية الحديثة لقطاع الزيتون؛ والفترة الثانية وهي عصر "التوربينات المستمرة" (الأتوماتيك) التي دخلت في النصف الثاني من القرن. وفي قراءتنا للفترة الأولى، لا بد من العودة إلى المصدر التوثيقي الأهم والأوثق لتاريخ شجرة السماء في بلادنا؛ وهو كتاب "شجرة الزيتون" للمرحوم علي نصوح الطاهر، الذي طبع في القاهرة عام 1946، وأعتز باقتنائي لنسخته الأصلية النادرة التي حملت إهداء شخصيا بخط يد المؤلف إلى عمي الحبيب المرحوم محمد فياض الخضر .

ولأول مرة، نستعرض في هذا المقال التوزيع الإحصائي والجغرافي الصارم والموثق للخارطة الزيتونية لعموم ألوية فلسطين التاريخية لعام 1943 كما أوردها الطاهر، التي تظهر حجم الازدهار والتصنيع المبكر الذي قاده أجدادنا قبل النكبة:

الرقم	اللواء	المساحة (دونم)	عدد البدود	عدد المعاصر الحديثة
1	القدس	25,623	14	15
2	الخليل	19,000	12	3
3	رام الله	82,670	94	19
4	نابلس	131,289	44	34
5	جنين	80,031	37	19
6	بيسان	1,156	0	0
7	الناصرة	16,137	29	7
8	طبريا	16,475	13	5
9	صفد	8,318	30	3
10	عكا	45,705	62	24
11	طولكرم	81,467	31	25
12	اللد	28,192	30	8
13	غزة	862	22	0
المجموع	13 لواء تاريخيا	536,925 دونما	418 بدا	162 معصرة

يظهر لنا هذا الجدول التاريخي المذهل أن المساحة المزروعة بلغت 536,925 دونما، تصدرها لواء نابلس ثم رام الله وطولكرم وجنين، بالتوازي مع بزوغ فجر الميكنة وانتشار 162 معصرة حديثة بمقاييس ذلك الزمان، إلى جانب بقاء 418 بدا تقليديا مفعما بالحياة. ومن قلب هذه الطفرة الهندسية المبكرة، برزت في شمال الضفة الغربية نماذج ريادية سابقت عصرها؛ وفي مقدمتها معصرة جدي "فياض الخضر" التي أسسها وبدأت العمل فعليا في عام 1927 ببلدتنا دير الغصون (لواء طولكرم الباسل). لم تكن مجرد معصرة زيتون عادية، بل كانت مجمعا صناعيا وتنويريا متكاملا يضم معصرة، ومطحنة للقمح، وجاروشة للشعير، وجميعها بمكائن ألمانية الصنع ممتازة الكفاءة. والأمر الذي جعل من معصرة جدي "فياض الخضر" حدثا هندسيا عجيبا وشاخصا في ذاكرة أهل القرية والمنطقة، هو تزويدها بـ"دينامو" ميكانيكي خاص لتوليد الطاقة الكهربائية ذاتيا من محرك المعصرة الرئيسي. ففي الوقت الذي كانت فيه بيوت القرية، تضاء بـ"السراج" البدائي القديم والفتيل، كانت معصرة ومطحنة فياض الخضر تتلألأ بالأنوار الكهربائية الخاطفة للأنظار، في مشهد جسد مبكرا قدرة العقل الفلسطيني على توطين التكنولوجيا والتصنيع وتطويع الآلات الحديثة لخدمة الأرض والإنسان قبل النكبة بعقود حاسمة. إن هذه المعاصر الميكانيكية الـ162 التي انتشرت في ربوع فلسطين التاريخية عام 1943، كانت تمثل الأساس المتين لـ "الهندسة التصنيعية" التي ننادي بضرورة تطويرها اليوم في برامج الجامعات منها جامعة خضوري من قسم ابحاث الزيتون ومن برامج التدريب المهني في جامعاتنا وعلى راسها جامعتا نابلس والنجاح من خلال مشروعهم الحالي.؛ فهي تثبت أن مزارعنا صانع للتطور وليس مستهلكا له، وأن الحفاظ على هذا الإرث التكنولوجي العريق هو جزء لا يتجزأ من صيانة الهوية الوطنية والأكاديمية لقطاعنا السيادي.

في الحلقة القادمة سننتقل إلى الفترة الثانية من القرن العشرين، لنتحدث عن الطفرة التكنولوجية الكبرى ودخول "عصر التوربين" ومعاصر الطرد المركزي المستمرة (الأتوماتيك)، وكيف حلت خزانات الستانلس ستيل ومكافحة الأكسدة محل المنظومات القديمة.

ليس كل من غادر كان سيئا... وليس كل من بقي كان بطلا

د. حكمت نبيل المصري *

في الحروب تتغير المعايير، وتصبح الأحكام السريعة أكثر ظلمًا من الرصاص نفسه. فبين من غادر وطنه ومن بقي فيه، تُنسج روايات كثيرة، لكن الحقيقة غالبًا أكثر تعقيدًا من أن تُختصر في كلمة "خائن" أو "صامد". منذ اندلاع الحرب على غزة، وجد الناس أنفسهم أمام خيارات لم يصنعوها. هناك من غادر لأن طفله كان بحاجة إلى علاج، أو لأن عائلته لم تعد تحتمل الجوع والخوف والنزوح المتكرر. وهناك من بقي لأنه لم يجد سبيلًا للخروج، أو لأنه لم يملك ثمن الرحيل، أو لأنه اختار أن يظل إلى جوار بيته، حتى وإن تحول إلى ركام. فهل يحق لنا أن نحاكم هؤلاء أو أولئك؟

إن الحروب لا تمنح الجميع الفرصة نفسها. فالنجاة ليست متاحة للجميع، كما أن البقاء ليس دائمًا قرارًا بطوليًا، والرحيل ليس بالضرورة تخليًا عن الوطن. ففي كثير من الأحيان، يكون الإنسان أسيرًا لظروف أكبر من قدرته على الاختيار.

لقد صنعت هذه الحرب انقسامًا جديدًا بين الناس؛ انقسامًا لا يقوم على المبادئ، بل على الجغرافيا. وكأن من بقي أصبح أكثر وطنية، ومن غادر أقل انتماءً. وهي معادلة قاسية لا تصمد أمام الحقيقة.

الوطن ليس مكانًا نسكنه فقط، بل هو ذاكرة وهوية ووجع ومسؤولية. ومن خرج من وطنه قسرًا قد يحمله في قلبه أكثر مما يحمله بعض المقيمين على أرضه. كما أن من بقي لا يحتاج إلى شهادة في الوطنية، فهو يعيش كل يوم تحت وطأة الخوف والفقدان، ويدفع ثمنًا باهظًا لمجرد أنه لم يتمكن من المغادرة.

لقد فرقت الحرب بين الإخوة، وبين الآباء والأبناء، وبين الأزواج، وبين الأصدقاء. مزقت العائلات بين المنافي والخيام، وبين قوائم الانتظار والمقابر. ولم يكن ذلك نتيجة اختلاف في المحبة، بل نتيجة اختلاف في الفرص والظروف والأقدار.

ولعل أخطر ما تفعله الحروب أنها لا تكتفي بهدم البيوت، بل تحاول هدم النسيج الاجتماعي أيضًا، حين تدفع الناس إلى تصنيف بعضهم بعضًا، وإطلاق الأحكام دون معرفة القصص الكاملة. وهنا تبدأ معركة أخرى، أكثر هدوءًا لكنها أشد خطرًا، لأنها تستهدف الثقة والرحمة والتماسك المجتمعي.

إننا اليوم أحوج ما نكون إلى إعادة الاعتبار لقيمة التعاطف. فكل إنسان يحمل من الألم ما يكفيه، ولا أحد يعرف حجم المعركة التي يخوضها الآخر في صمت. فلا تجعلوا من اختلاف المصائر سببًا لاختلاف القلوب. بعد أن تنتهي الحروب، لن يبقى السؤال: من غادر؟ ومن بقي؟ بل سيبقى السؤال الأهم: هل حافظنا على إنسانيتنا؟ وهل بقينا قادرين على احترام بعضنا رغم اختلاف التجارب؟

ليس كل من غادر كان سيئًا، وليس كل من بقي كان بطلًا. ففي زمن الحرب تتداخل الإرادة مع الإكراه، وتختلط البطولة بالعجز، وتصبح النجاة نفسها شكلًا من أشكال الابتلاء.

سيعود كثيرون يومًا، وسيبقى آخرون حيث قادتهم الأقدار، لكن ما يجب أن يبقى بين الجميع هو الاحترام، وحسن الظن، والإيمان بأن الوطن يتسع لأبنائه جميعًا، وأن الحرب كانت العدو الحقيقي، لا أولئك الذين فرقت بينهم طرقها.

---

* صحفي وكاتب مختص بالشؤون الدولية وباحث في قضايا العدالة والنزاعات المسلحة

9/4 د

صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
Municipal Development & Lending Fund

الدعوة الى المناقصة

الجهة المشترية: بلدية دير الغصون.
إسم المناقصة: توريد عدادات مياه دفع مسبق لصالح بلدية دير الغصون.
رقم المناقصة: 1 -100530- 05 -MDP4 Real-c2.w1

1. حصلت منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية- صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية - على منحة بقيمة 164 مليون يورو مجموعة من الشركاء الممولين (الوكالة الفرنسية للتنمية، الحكومة الدنماركية، البنك الدولي، للتنمية الدولية، التعاون الألماني (البنك الألماني للتنمية والوكالة الألمانية للدعم الفني)، الوكالة البلجيكية للتنمية، ، الوكالة السويسرية للتنمية) بالإضافة الى مساهمه السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبه 10٪ من تكلفه مشروع تطوير البلديات- الدورة الثانية MDP4 Real-c2))، في إطار برنامج تطوير الهيئات المحلية المرحلة الرابعة / الدورة الثانية (MDP4 Real-c2)) ، وتنوي بلدية دير الغصون استعمال جزء من أموال هذه المنحة في عمل دفعات تحت العقد رقم 1- 100530- 05 -MDP4 Real-c2.w1 لتوريد عدادات مياه دفع مسبق والذي من أجله تم إصدار هذه الدعوة.
2. تدعو بلدية دير الغصون المناقصين ذوي الأهلية الى تقديم عطاءات بالظرف المختوم توريد عدادات مياه دفع مسبق لصالح بلدية دير الغصون.
3. ستتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية، وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية، والمؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز موجودة في وثائق العطاء.
4. يمكن للمناقصين المؤهلين والمهتمين الحصول على معلومات إضافية من بلدية دير الغصون وكذلك فحص وثائق المناقصة على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة 8:00 صباحا إلى الساعة 2:00 مساءا من تاريخ 2026/09/05 من أيام السبت الى الأربعاء ومن الساعة 8:00 صباحا الى الساعة 1:00 مساءا يوم الخميس، أو عبر البوابة الموحدة للشراء العام.
5. يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، بعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 يورو.
6. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أسفل الدعوة قبل 2026/10/05 الساعة 12:00 ظهرا، والعطاءات الإلكترونية غير مقبولة، ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 90 يوما بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
7. يجب أن يرفق مع العطاء كفالة دخول المناقصة بمبلغ 2,500 يورو وتكون سارية المفعول لمدة 28 يوما بعد صلاحية العطاء. حيث تكون كفالة دخول المناقصة سارية المفعول لمدة 120 يوما من تاريخ فتح المظاريف.
8. العطاءات التي تصل بعد التاريخ والوقت المحددين سيتم استبعادها، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه يوم الإثنين بتاريخ 2026/10/05 في تمام الساعة 12:00 ظهراً.
9. العنوان المذكور أعلاه هو:
بلدية دير الغصون.
طولكرم – دير الغصون – الأقواس - مقر البلدية.
الطابق الأول – مكتب المدير المالي والإداري.
هاتف: [092663912]

أ. هشام فياض/ رئيس بلدية دير الغصون